مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة العلاقة المتبادلة بين أدوات السياسة الاقتصادية في سورية خلال السنوات (1995 - 2015)
اسم الكاتب: د. عبد الرحمن محمد، د. كامل المجيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/791
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 19:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دراسة العلاقة المتبادلة بين أدوات السياسة الاقتصادية في سورية خلال السنوات (1995–2015)

د. عبد الرحمن محمد* **د. كامل المجيد***

الملخص

تناول البحث العلاقة المتبادلة بين أدوات السياسة الاقتصادية في سورية خلال السنوات (1995–2015)، فقد تم التطرق إلى مفهوم السياسة الاقتصادية وأهدافها وأدواتها، وكذلك تم التطرق إلى التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية من الناحية النظرية، ودراسة العلاقة السببية بين أدوات السياسة الاقتصادية في سورية خلال السنوات (1995–2015).

وقد توصل الباحثان إلى نتائج عدّة من أهمها: غياب التنسيق بين أدوات السياسة النقدية؛ مما أفقد هذه السياسة فعاليتها في التأثير في مستوى الدخل، وكذلك تم التوصل إلى عدم وجود تنسيق بين السياسة المالية والنقدية.

الكلمات المفتاحية: أدوات السياسة الاقتصادية، العلاقة السببية.

* دكتوراه في الاقتصاد – قسم الاقتصاد.

A study of the mutual relationship between economic policy tools in Syria during the period (1995-2015)

Dr. Abdul- Muhammad Rahman* **Dr. Kamel Al- Majid ***

Abstract

The research dealt with the interrelationship between economic policy tools in Syria during the period (1995-2015). The concept of economic policy, its objectives and tools were discussed, as well as the coordination between economic policy tools in theory, and the causal relationship between economic policy tools was studied in Syria during the period (1995-2015).

The researchers reached several conclusions, the most important of which are: the absence of coordination between monetary policy tools; This made this policy ineffective in affecting the level of income, as well as reaching a lack of coordination between fiscal and monetary policy.

Key words: economic policy tools, causation.

* Department of Economics - PhD in Economics.

المقدمة:

لا يمكن لأي اقتصاد مهما بلغت درجة تطوره العمل دون سياسة اقتصادية، فالسياسة الاقتصادية ليست حكراً على نظام اقتصادي معين، ويظهر أثرها من خلال دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فقد تباينت الآراء في دور الدولة بين من يدعو إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وبين من يدعو إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فمن خلال أدوات السياسة الاقتصادية يمكن للحكومة أن تؤثر في الحالة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد، وفي سورية تطور دور الدولة بين متدخلة عن طريق التخطيط المركزي، وبين عدم التدخل من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأت تطرح منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي وحتى الخطة الخمسية الحادية عشرة التي عملت في ظل شعار اقتصاد السوق الاجتماعي.

أولاً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في التساؤل الآتي: هل يوجد تأثير متبادل بين أدوات السياسة الاقتصادية في سورية خلال السنوات (1995–2015)؟

ثانياً: أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من:

- أهمية التنسيق بين أدوات السياسة النقدية مع بعضها بعضاً، وأثر ذلك في مستوى الدخل.
- أهمية السياسة الاقتصادية من جهة، وأهمية التفاعل والتنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية من جهة أخرى، لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية، وبين السياسة النقدية والتجارية باتجاه واحد وباتجاهين.

ثالثا: أهداف البحث:

هدف البحث إلى بيان اتجاه العلاقة بين أدوات السياسة الاقتصادية في سورية خلال الفترة (1995-2015).

رابعاً: فروض البحث:

تتجلى فرضيات البحث في الآتي:

1. توجد علاقة تبادلية بين السياسة المالية من جهة والسياسة النقدية من جهة أخرى خلال سنوات الدراسة.
2. علاقة تبادلية بين السياسة المالية من جهة والسياسة التجارية من جهة أخرى خلال سنوات الدراسة.
3. توجد علاقة تبادلية بين السياسة النقدية من جهة والسياسة التجارية من جهة أخرى خلال سنوات الدراسة.

خامساً: حدود البحث:

يشمل هذا البحث:

- الحدود المكانية: السياسة المالية، والسياسة النقدية، والسياسة التجارية في الجمهورية العربية السورية.
- الحدود الزمانية: خلال السنوات (1995-2015).

سادساً: الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة علاقة إحدى أدوات السياسة الاقتصادية بالمؤشرات الاقتصادية، إلاّ أنّ القليل من هذه الدراسات تناول العلاقة بين أدوات السياسة الاقتصادية، ومن هذه الدراسات:

1- **دراسة بندر أحمد أبا الخيل وهشام فهد العقيل، العلاقة بين السياسة المالية والنقدية في المملكة العربية السعودية**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 19، العدد 1، الكويت،2012، هدف الدراسة تحليل مدى التفاعل بين السياسة المالية والنقدية

في السعودية في الأجلين القصير والطويل خلال السنوات (1970-2009)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية في الأجل القصير بين عرض النقود والانفاق الحكومي، وعلاقة باتجاه واحد من عرض النقود إلى الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل.

2–**دراسة عمروش شريف، طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، العدد 15، الجزائر، 2016، هدفت الدراسة إلى توضيح الآثار المتبادلة بين السياستين لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لأنّ غياب التنسيق بينهما يأتي بآثار سلبية على المؤشرات الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ عملية التنسيق تقتضي احترام الترتيبات المؤسساتية المتعلقة بالسلطتين المالية والنقدية، ووصول عجز الموازنة إلى مستويات عالية يثير القلق بشأن قضية التنسيق بين السياستين.

القيمة المضافة لبحثنا (جديد بحثنا): هي دراسة للعلاقة بين أدوات السياسة الاقتصادية (السياسة المالية، والسياسة النقدية، والسياسة التجارية) في سورية خلال السنوات (1995-2015).

سابعاً: منهجية البحث:

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة تطور أدوات السياسة الاقتصادية خلال سنوات الدراسة، والمنهج الإحصائي في دراسة العلاقة السببية بين أدوات السياسة الاقتصادية باستخدام برنامج Eviews.

أولاً: مفهوم السياسة الاقتصادية وأهدافها:

يمكن تعريف السياسة الاقتصادية بأنّها: مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية خلال مدة زمنية

معينة[1]. وكذلك يمكن تعريف السياسة الاقتصادية بأنّها: الإجراءات التي تأخذها الحكومة في المجال الاقتصادي، من خلال تحديد معدلات الضرائب والعرض النقدي وتنظيم سوق العمل، والتجارة الخارجية[2]. لم يشر التعريف إلى المدة الزمنية التي يمكن أن تشملها السياسة الاقتصادية، ومن ثمّ تمكن الباحثان من صياغة التعريف التالي للسياسة الاقتصادية بأنَّها: القاعدة الفكرية للحكومة، وما ينجم عنها من قرارات وإجراءات وتدابير، للتأثير في الحياة الاقتصادية، من خلال استخدام أدوات السياسة الاقتصادية التي من أهمها السياسة المالية والنقدية والتجارية، لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، وهي زيادة معدل النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية، وكذلك تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ومن ثم تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال مدة زمنية معينة. ويمكن إيجاز أهم أهداف السياسة الاقتصادية بما يأتي:

1. النمو الاقتصادي، إذْ تعدُّ زيادة الناتج المحلي الإجمالي من أهم أهداف السياسة الاقتصادية، وهذا النمو يعكس قدرة الاقتصاد على استغلال الموارد الموجودة، والاستغلال الأمثل، وحتى يكون معدل النمو الاقتصادي حقيقياً يجب أن يكون أكبر من معدل النمو السكاني.
2. الاستخدام الكامل والأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة[3].
3. استقرار المستوى العام للأسعار.
4. توازن ميزان المدفوعات[4].

---

[1]– رشيد، بلخريصات، 2005–فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية: التشغيل الكامل، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، ص164.

[2]-Economic Policy-Wikipedia, the free encyclopedia. https://en.wikipedia.org/wiki/Economic_policy.

[3] – رشيد، بلخريصات، 2005–فعالية المنظمات في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: التشغيل الكامل، مرجع سبق ذكره، ص 165.

[4] -SLOMAN. -Economics.Prentice Hall Europe, 3rdEd,London,1999, p401.

ثانياً: أدوات السياسة الاقتصادية:

تستخدم السياسة الاقتصادية عدداً من الأدوات؛ من أجل تحقيق الأهداف السابقة الذكر، وهذه الأدوات:

1– السياسة المالية: ويمكن تعريفها بأنّها الطريق التي تنتهجها الدولة، لاستخدام الأدوات المالية، والإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة لمواجهة المشكلات الاقتصادية المختلفة وعلاجها، ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في ضوء الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة[1]. وعرّفها أحد الاقتصاديين بأنّها استخدام الانفاق الحكومي والضرائب لتحقيق أهداف اقتصادية معينة[2]. يؤيد الباحثان التعريف الأول لأنّه يشمل كل ما يتعلق بالسياسة المالية من أدوات وأهداف، وأهم ما في التعريف أنّه يربط السياسة المالية بفلسفة الدولة؛ لأنّ السياسة المالية تتأثر بالفلسفة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فالسياسة المالية في الدول الاشتراكية (سابقاً)، تختلف عنها في الدول الرأسمالية، وتستخدم السياسة المالية الانفاق العام والإيرادات العامة كأدوات لتحقيق أهدافها سوف يستخدم عجز/فائض الموازنة العامة كمؤشر للسياسة المالية.

2–السياسة النقدية: عرّفها أحد الاقتصاديين بأنّها إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد بغرض الحصول على أهداف معينة[3]. ويمكن تعريفها بأنّها الإجراءات التي يستخدمها المصرف المركزي للتحكم في العرض النقدي والرقابة عليه بوصفه أداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، مثل تحقيق النمو الاقتصادي استقرار

---

[1]– السمان، محمد مروان، وآخرون، 1998–مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 309–310.

[2]– ابدجان، مايكل، 1999–الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد أبراهيم منصور، دار المريخ الرياض، ص270.

[3] – الدليمي، فواز جار الله نايف،2009–أثر السياسة النقدية في معدلات التضخم في بلدان مختارة للمدة 1980–2003، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 31، العدد 96، ص295.

المستوى العام للأسعار تحقيق العمالة الكاملة واستقرار سعر الفائدة، وتسمى سياسة نقدية توسعية إذا كانت تهدف إلى زيادة العرض النقدي وتسمى سياسة نقدية انكماشية إذا كانت تهدف الى تقليص العرض النقدي[1]. يُلاحظ من التعريفات السابقة أنّها أغفلت أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة، ولم تشر إلى المدة الزمنية التي يمكن أن تشملها السياسة النقدية، ومن ثمّ تمكن الباحثان من صياغة التعريف الآتي للسياسة النقدية بأنَّها: أداة السلطة النقدية للتأثير في الحالة الاقتصادية، وذلك للتحكم بالكتلة النقدية عن طريق الأدوات النقدية المباشرة وغير المباشرة، سوف تستخدم الكتلة النقدية M_2 كمؤشر عن السياسة النقدية.

3-السياسة التجارية: يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها بقصد تحقيق أهداف معينة، وهي ليست إلاّ وسيلة إلى جانب وسائل أخرى التي تستعين بها الدولة لتحقيق هذه الأهداف، لذلك لابدّ من إجراء تنسيق لهذه الوسائل حتى تعزز بعضها بعضاً ولا تتعارض فيما بينها[2]. ويؤخذ على التعريف السابق أنّه لم يذكر نوع التجارة الخارجية (تحرير أو تقييد)، وركز التعريف على أهداف التجارة. ويمكن تعريف السياسة التجارية بأنّها مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف الدول النامية والمتقدمة، والتي تعمل على تحرير النشاط التجاري الخارجي وتقييده من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول[3]. ركّز هذا التعريف على تنظيم التجارة الخارجية بين الدول، ولم يذكر أهداف التجارة الخارجية، وأغفل التعريفان السابقان الإطار القانوني للتجارة الخارجية وهي المعاهدات والاتفاقات

[1] – أحمد، عبد الرحمن يسرى، النظرية الاقتصادية مدخل حديث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص299.

[2] – حشيش، عادل أحمد، 2000–العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص193

[3] – السريتي، السيد محمد أحمد، 2009–التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص123.

الدولية التي تعقدها الدولة مع الدول الأخرى، وكذلك المدة الزمنية التي تشملها السياسة التجارية، واستناداً إلى ما سبق تمكن الباحثان من تعريف السياسة التجارية بأنّها: جزء من السياسة الاقتصادية، وهي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة، والاتفاقات والمعاهدات التي تعقدها مع الدول الأخرى، لتنظيم التجارة الخارجية (تحرير أو تقييد بما يتماشى مع الحالة الاقتصادية للبلد) وحركة السلع استيراداً وتصديراً، ممّا يساعد على تحقيق أهداف التجارة الخارجية في توفير السلع غير المنتجة محلياً، وتوفير القطع الأجنبي اللازم لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خلال مدة زمنية معينة.

ثالثاً: التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية:

نوقش التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية انطلاقاً من معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات، والتوازن في السوق النقدية. يمكن كتابة معادلة الناتج المحلي الإجمالي بوجود قطاع حكومي وقطاع العالم الخارجي بالشكل الآتي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

إذْ Y: الناتج المحلي الإجمالي، C الاستهلاك الكلي، I: الاستثمار الخاص، G: الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري)، X: الصادرات، M: الواردات.

إذْ يمكن التعبير عن مكونات الطلب الكلي بالشكل التالي

دالة الاستهلاك $C = C_0 + cY_d$ إذْ C_0 الاستهلاك المستقل عن الدخل، c الميل الحدي للاستهلاك، Y_d الدخل المتاح $Y_d = Y - T$ حيث T دالة الضرائب التي تعطى بالشكل $T = T_a + tY$ إذْ T_a الضرائب المستقلة عن الدخل، t معدل الضريبة.

دالة الاستثمار $I = I_a - \gamma i$ حيث I_a الاستثمار المستقل، γ معلمة الاستثمار، i سعر الفائدة.

دالة الواردات $M = M_0 + mY$ حيث M_0 الواردات المستقلة عن الدخل، m الميل الحدي للواردات.

الانفاق الحكومي والصادرات متغيرات خارجية بالتعويض في معادلة الناتج المحلي الإجمالي

$$Y = C_0 + c(Y - T_a - tY) + I_a - \gamma i + G + X - M_0 - mY$$

بالنقل بين طرفي المعادلة يتم التوصل إلى

$$Y(1 - c + ct + m) = C_0 - cT_0 + I_a + G + X - M_0 - \gamma i$$

ومنه

$$Y = \frac{C_0 - cT_0 + I_a + G + X - M_0}{1 - c + ct + m} - \frac{\gamma}{1 - c + ct + m} i \qquad (1)$$

المعادلة (1) هي معادلة منحنى IS التي تعكس الأزواج بين الدخل وسعر الفائدة والتي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، وهي معادلة خط مستقيم بميل سالب.

انطلاقاً من التوازن في سوق النقود

$$M_S = L$$

إذْ M_S عرض النقود، L الطلب على النقود ويشمل الطلب على النقود بدافع المعاملات، وبدافع المضاربة

$$M_S = L_0 + kY - \propto i$$

ومنه

$$Y = \frac{M_S - L_0}{K} + \frac{\alpha}{k} i \qquad (2)$$

المعادلة (2) هي معادلة منحنى LM التي تعكس الأزواج بين الدخل وسعر الفائدة، والتي تحقق التوازن في السوق النقدية، وهي معادلة خط مستقيم بميل موجب[1].

بالحل المشترك للمعادلتين (1) و (2) يتم التوصل إلى المعادلة الآتية:

$$Y = \frac{C_0 - cT_0 + I_a + G + X - M_0 - \frac{\gamma L_0}{\alpha} + \frac{\gamma M_S}{\alpha}}{1 - c + ct + m + \frac{\gamma k}{\alpha}}$$

[1] - عبد الكريم، البشير، (بدون سنة نشر)، الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 8-9.

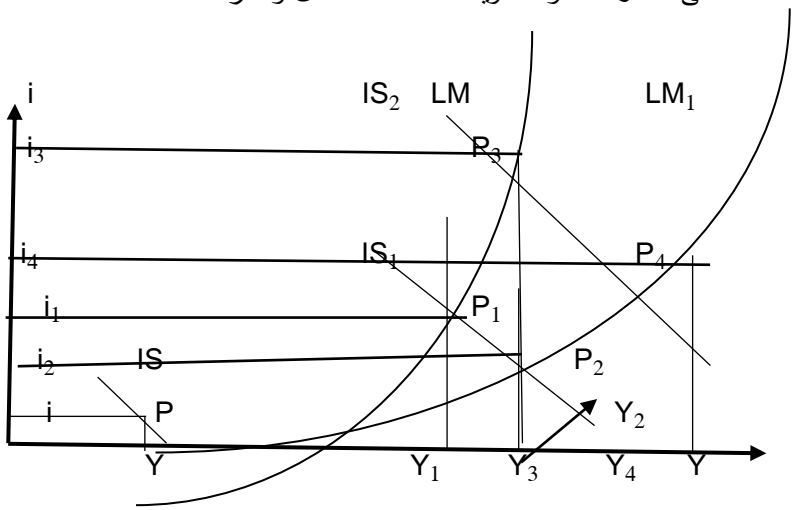
استناداً إلى المعادلات السابقة، فإنّه عدَّ منحنى IS ممثلاً للسياسة المالية والتجارية لأنّه يحوي في البسط أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي G، والضرائب T)، وأدوات السياسة التجارية (الصادرات X، والواردات M_0). ومنحنى LM ممثلاً للسياسة النقدية.

التمثيل البياني لمنحنى IS وLM:

من خلال معادلة كل من المنحنى IS وLM يمكن تمثيل المنحنيين بيانياً، إذْ إنَّ منحنى IS يتجه من الأعلى إلى الأسفل، وهو متناقص، وذلك نتيجة العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والدخل، أمّا منحنى LM فهو يتجه من الأسفل إلى الأعلى وهو متزايد نتيجة العلاقة الطردية بين الدخل وسعر الفائدة، ومن خلال نموذج IS وLM يمكن دراسة التنسيق بين السياسة المالية والتجارية الذي يمثلهما منحنى IS من جهة، والسياسة النقدية التي يمثلها منحنى LM من جهة ثانية. نظراً الى انتقال منحنى IS من وضع إلى آخر (اليمين واليسار) يتوقف على ثابت المعادلة (1)، وهذا الثابت يتأثر في الانفاق الحكومي والاستثمار المستقل والضرائب المستقلة والصادرات والواردات[1]، ومن ثمّ اعتماد سياسة مالية توسعية (زيادة الانفاق العام أو تخفيض الضرائب) سوف يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين، وهذا الانتقال (مع ثبات منحنى LM) يؤدي إلى وضع توازني جديد بمستوى دخل أكبر من المستوى السابق وسعر فائدة جديد أعلى من السعر السابق، هذا الارتفاع في سعر الفائدة سوف يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص، وبالتالي للحفاظ على مستوى سعر الفائدة لابدَّ من استخدام سياسة نقدية توسعية. ويحدث الشيء ذاته عندما تزداد الصادرات وتنخفض الواردات الأمر الذي ينقل المنحنى IS إلى اليمين، وكذلك انتقال المنحنى LM من وضع إلى آخر (اليمين واليسار) يتوقف على ثابت المعادلة (2)، وهذا الثابت يتأثر بعرض النقود M_S إذْ تؤدي زيادة عرض النقود إلى انتقال المنحنى نحو اليمين، مّما يؤدي إلى زيادة الدخل التوازني مع بقاء سعر الفائدة دون تغيير، وكذلك يتأثر بالطلب على النقود بدافع المضاربة L_0 إذْ تؤدي زيادة الطلب

[1] – المرجع السابق، ص12.

على النقود إلى انتقال المنحنى نحو اليسار؛ مِمَّا يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثمّ انخفاض الاستثمار الخاص، ونتيجة لذلك ينخفض الدخل[1]. الشكل الآتي يبيّن تقاطع منحنى IS وLM والمستويات المختلفة للدخل وسعر الفائدة.



الشكل (1): التمثيل البياني لمنحنى IS و LM

يُلاحظ من الشكل (1) تقاطع IS_1 مع LM عند النقطة P_1 قد حدد مستوى الناتج Y_1 وسعر الفائدة i_1، وعند زيادة عرض النقود إلى LM_1 انتقلت نقطة التوازن إلى P_2' التي تحدد مستوى الناتج Y_2 أكبر من Y_1، وسعر الفائدة i_2 أصغر من السعر السابق i_1، إذا قامت الحكومة بتقليص الانفاق العام أو زيادة الضرائب، أو حقق الميزان التجاري عجزاً، وبقي عرض النقود كما هو فإن المنحى IS_1 سوف ينتقل إلى الأسفل وإلى اليسار IS ليتقاطع مع LM في شكله الأفقي عند النقطة P، ويحدد مستوى الناتج Y الذي هو أصغر من Y_1 و Y_2، وسعر الفائدة i أصغر من i_1 و i_2، إذا أرادت الحكومة زيادة الإنتاج ،وتشجيع الاستثمار ،وزيادة حجم التشغيل والناتج عليها استخدام السياستين معاً،

[1] المرجع السابق، ص13.

أي سوف يزداد الانفاق العام و تخفيض الضرائب وتحقيق فائض في الميزان التجاري، وبالمقابل سوف يزيد عرض النقود وينخفض سعر الفائدة وتمنح القروض للمستثمرين بهدف زيادة حجم الاستثمار والتشغيل، إن زيادة الانفاق العام سوف تنقل IS_1 إلى IS_2 وسوف يزداد الناتج إلى Y_3 وهو مستوى أكبر من Y_1,Y_2,Y ، ولكن سيرتفع سعر الفائدة إلى i_3 وهو أعلى من i_1,i_2,i، ومن ثمّ سينخفض الطلب على الاستثمار، يظهر تأثير السياسة النقدية من خلال زيادة عرض النقود الذي سينقل المنحنى LM إلى LM_1 ليتقاطع مع المنحنى IS_2 عند النقطة P_4 التي تحدد مستوى الناتج Y_4 وهي أكبر من المستويات السابقة، وسعر الفائدة i_4 وهو أصغر من i_3، ويتحقق في الاقتصاد ما يأتي: (الوصول الى حالة التشغيل الكامل، وزيادة في الدخل أدت الى تحسين ظروف المعيشة، وارتفاع المستوى العام للأسعار ولكن لا يعدّ تضخماً، بل من أنواع التحسن الاقتصادي نظراً الى ارتفاع الدخول الذي ترافق مع ارتفاع الأسعار، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي). [1]

رابعاً–أدوات السياسة الاقتصادية في سورية خلال السنوات (1995-2015)

منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي ونتيجة لتوقفت المساعدات العربية، وتراجع تحويلات العاملين في الخارج، وبطء انجاز مشروعات التنمية، بدأت الحكومة في سورية برنامجاً اقتصادياً عنوانه التحرير الاقتصادي والانكماش المالي، وتشجيع القطاع الخاص للقيام بمهمات كان يقوم بها القطاع العام، فقد بدأت تظهر ملامح الأزمة، مّما أدى إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي؛ بسبب تراجع دور الدولة وعدم قيام القطاع الخاص بالدور المأمول منه، وفي بداية التسعينيات صدر قانون الاستثمار رقم 10 لمعالجة نقص الاستثمارات، وكانت نتيجة لذلك أن ارتفعت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 25% عام 1992 و34% عام 1995، إلَّا أنَّ ذلك لم يدم طويلاً، فقد انخفضت هذه النسبة إلى 18% عام 2000، وقد دخل الاقتصاد السوري

[1]- كنعان، علي، 2011–النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دون دار نشر، دمشق، ص 497–502.

مرحلة ركود اقتصادي بدءاً من عام 1998[1]، وفي مطلع القرن الحادي والعشرين كان هناك تياران اقتصاديان يناديان بالإصلاح، تيار يدعو إلى العودة إلى دور قوي للدولة مع إعادة الاعتبار لدورها الاجتماعي وإصلاح القطاع العام، والعدالة في توزيع الدخل. وتيار يدعو للتحول نحو اقتصاد السوق الحر. وفي عام 2005 تم اعتماد شعار اقتصاد السوق الاجتماعي أي الجمع بين آليات السوق والأهداف الاجتماعية، وقد عملت الحكومة في ظل برنامج يدعو إلى تقليص دور الدولة، وإعادة بناء الأسواق واعطائها الأولوية في إدارة الاقتصاد، وتمثل هذا البرنامج في العديد من الإجراءات منها (الغاء وزارة التموين والتجارة الداخلية التي كانت عنواناً للتدخل الحكومي، وتخفيض الانفاق العام، والتوقف عن إصلاح القطاع العام الصناعي، وتخفيض الدعم المقدم للمواد الاستهلاكية، ورفع أسعار المشتقات النفطية، ورفع شعار التجارة قاطرة للنمو، وتشجيع السياحة والمرافق الخدمية الأخرى وعدّها قاطرة للنمو أيضاً)[2]. وستدرس تطورات أدوات السياسة الاقتصادية التي عملت في ظل هذه التوجهات كالآتي:

1. تطور أدوات السياسة الاقتصادية في سورية خلال السنوات (1995-2015)

لدراسة تطور أدوات السياسة الاقتصادية في سورية، استخدمت الكتلة النقدية M_2 كمؤشر للسياسة النقدية، وعجز الموازنة العامة BD كمؤشر عن السياسة المالية، والميزان التجاري TB كمؤشر عن السياسة التجارية. والجدول الآتي يبيّن تطور أدوات السياسة الاقتصادية في سورية.

[1]– الحمش، منير، 2011–الاقتصاد السوري في أربعين عاماً (1970-2011)، منتدى دار المعارف، بيروت، ص209-210.

[2]– الحمش، منير، 2015–مراجعة تحليلية للسياسات الاقتصادية وتصحيح المسار، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، ص 3-6.

الجدول (1): أدوات السياسة الاقتصادية في سورية خلال السنوات (1995–2015) مليار ليرة

السنة	الكتلة النقدية M_2	عجز الموازنة العامة BD	الميزان التجاري TB
1995	314	-19.7	-13
1996	344	7.6	-15
1997	376	5.4	-1
1998	411	3.4	-12
1999	435	13.8	-4
2000	488	-0.5	28
2001	586	31.2	10
2002	729	-12.4	59
2003	875	-32.1	28
2004	946	-62.6	-43
2005	1074	-74.8	-78
2006	1202	-58.2	-26
2007	1317	-62.5	-106
2008	1481	-57.1	-131
2009	1665	-53.2	-226
2010	1819	-60.6	-243
2011	2053	-187	-278
2012	2240	-335	-190
2013	2575	-745	-104
2014	3320	-507	-456
2015	3827	-562	-485

المصدر: إعداد الباحثين•.

• – النشرة الربعية مصرف سورية المركزي (عام 2000 جدول رقم 27، ص40(للإنفاق العام المنفذ في الأعوام (1995–1996–1997)، عام 2003 جدول رقم 18، ص26، عام 2007، جدول رقم 25، ص48، عام 2011، جدول رقم 32، ص49). المجموعة الإحصائية للأعوام (1995 جدول رقم 5/15 ص 442–443–444–445 ، 1996 جدول رقم 5/15 ص473–474–475، 1997 جدول رقم 5/15 ص479–480–481، 1998 جدول رقم 5/15 ص473–474–475، 1999 جدول رقم 5/15 ص470–471–472–473، 2000 جدول رقم 5/15 ص 474–475–476–477، 2001 جدول رقم 5/15 ص 480–481–482–483، (موقع المكتب المركزي للإحصاء للسنوات، 2002–2003–2004–2005–2006 جدول رقم 5/15 والسنوات2007–2008–2009–2010–2011الجدول 4/14)، http://www.cbssyr.sy /، الكتلة النقدية، النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي، عام 2001، الجدول رقم 2، ص8–9، عام 2005، جدول رقم 3، ص8، عام 2011، جدول رقم 3، ص6) رصيد الميزان التجاري: النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي (2001 جدول رقم 49، ص60، 2005 جدول رقم 21،

يُلاحظ من الجدول (1): إن الكتلة النقدية M2 تزايدت بشكل مستمر من 314 مليار ليرة عام 1995 إلى 1819 مليار ليرة عام 2010، وبلغ متوسط معدل نمو الكتلة النقدية M2 نحو 12.5%خلال السنوات (1995-2010)، وخلال السنوات (2011-2015) تزايدت الكتلة النقدية من 1819 مليار ليرة عام 2010 إلى 3827 مليار ليرة عام 2015 وهو مقدار الزيادة في عجز الموازنة. ونظراً الى عدم توافر البيانات عن الكتلة النقدية M2 تم عدّ تمويل عجز الموازنة هو الزيادة في الكتلة النقدية.

أمَّا رصيد الميزان التجاري فقد حقق عجزاً في الفترة (1995–1999) نتيجة انخفاض أسعار النفط، أمَّا في السنوات (2000–2003) فقد حقق فائضاً نتيجة زيادة أسعار النفط وزيادة الصادرات إلى العراق[1]، أمَّا خلال السنوات (2004–2015) فقد حقق رصيد الميزان التجاري عجزاً متفاوتاً، وذلك نتيجة زيادة المستوردات من السلع الاستثمارية والسلع الكمالية بعد تزايد الانفتاح التجاري. خلال السنوات (2004-2010)، وزيادة المستوردات من المشتقات النفطية خلال مدة الأزمة، والعقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على سورية، وكذلك انخفاض الإنتاج المحلي مما أدى إلى انخفاض التصدير. أمَّا عجز الموازنة فقد تزايد بدءاً من عام 2002 حتى عام 2010 نتيجة دعم الخدمات التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى وتحسينها بأسعار مجانية أو شبه مجانية، ودعم العديد من أسعار السلع الغذائية والمشتقات النفطية، وتزايد

ص40، 2011جدول رقم 36، ص60). بيانات السنوات (2011–2015)، الميزان التجاري: عبدالله الدردري، محمد هادي بشير، تقييم أثر النزاع على واقع الاقتصاد السوري ومستقبله، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك،2014، ص 6–9، عجز الموازنة العامة : مادلين حكمت حاج خليل، علاقة الإيرادات الضريبية بتغيرات الدخل القومي في سورية دراسة تحليلية خلال السنوات (2000–2011)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، دمشق، 2016،ص74، الكتلة النقدية M2: نظراً الى عدم توفر البيانات تم اعتبار العجز في الموازنة العامة في سنوات (2011–2012–2013–2014–2015) هو زيادة في الكتلة النقدية M2.

[1] - محمود، حبيب، 2011–تحليل التجارة الخارجية في سورية(2005–2009)، مجلة جامعة تشرين سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد(33)، العدد (1)، اللاذقية، ص38.

نفقات الدفاع الوطني، وتزايد النفقات الاستثمارية[1]، أمّا تزايد عجز خلال السنوات (2011-2015) فيعود إلى زيادة الانفاق العام الجاري خلال السنوات (2011–2015)، نتيجة استمرار الدولة في تقديم الدعم إلى العديد من السلع، وزيادة الانفاق العسكري لتمويل العمليات العسكرية لمواجهة التنظيمات الإرهابية، وانخفاض الإيرادات العامة نتيجة انخفاض في الإيرادات النفطية، وتراجع الأرباح الصافية للشركات المملوكة من قبل الدولة، وانخفاض الضرائب نتيجة توقف النشاطات الاقتصادية (زراعة، صناعة، تجارة)[2]. ومن أجل دراسة التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية في سورية، فإنّه يُلاحظ من الجدول ما يأتي:

ازدادت الكتلة النقدية M_2 في الأعوام (1996-1997-1998-199-2000-2001) مع ثبات سعر الفائدة، مِّمَا يجعل السياسة النقدية أقل فعالية، أمَّا بالنسبة الى السياسة المالية، فإنّه يُلاحظ أن هناك فائضاً في الموازنة العامة، وهناك عجز في الميزان التجاري يتعلق بالسياسة التجارية؛ مّما يؤدي إلى انخفاض الدخل.

وفي عام 2002 ازدادت الكتلة النقدية M_2 مع ثبات سعر الفائدة؛ مّما يجعل السياسة النقدية أقل فعالية، بالنسبة للسياسة المالية فإنه يُلاحظ أن هناك عجزاً في الموازنة العامة، وهناك فائضاً في الميزان التجاري يتعلق بالسياسة التجارية مّما يؤدي إلى زيادة الدخل. وفي عام 2003 ازدادت الكتلة النقدية M_2 وانخفض سعر الفائدة؛ مّما يجعل السياسة النقدية أكثر فعالية، وحقّقت الموازنة العامة عجزاً، وحقّق الميزان التجاري فائضاً؛ مّما يؤدي إلى زيادة الدخل. وفي عام 2004 ازدادت الكتلة النقدية M_2

[1] - السيوفي، قحطان، 2008–السياسة المالية في سورية أدواتها ودورها الاقتصادي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ص 141.

[2] – خليل، مادلين حكمت حاج، 2016–علاقة الإيرادات الضريبية بتغيرات الدخل القومي في سورية دراسة تحليلية خلال السنوات (2000–2011)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، دمشق، ص ص72–73.

وانخفض سعر الفائدة مّما يجعل السياسة النقدية أكثر فعالية، أمّا بالنسبة الى السياسة المالية فإنّه يُلاحظ أن هناك عجزاً في الموازنة العامة، وهناك عجزاً في الميزان التجاري يتعلق بالسياسة التجارية ولكن العجز في الموازنة العامة أكبر من عجز الميزان التجاري، مّما يؤدي إلى زيادة الدخل. وفي عام 2005 ازدادت الكتلة النقدية M_2 مع زيادة في سعر الفائدة مما يجعل السياسة النقدية أقل فعالية، وحققت السياسة المالية عجزاً في الموازنة العامة، وحققت السياسة التجارية عجزاً في الميزان التجاري أكبر من عجز الموازنة العامة مّما يؤدي إلى انخفاض الدخل. وفي عام 2006 ازدادت الكتلة النقدية M_2 مع ثبات سعر الفائدة مما يجعل السياسة النقدية أقل فعالية، أمّا بالنسبة الى السياسة المالية، فإنّه يُلاحظ أن هناك عجزاً في الموازنة العامة أكبر من عجز الميزان التجاري الذي حققته السياسة التجارية، مّما يؤدي إلى زيادة الدخل. وفي عامي 2007-2008 ازدادت الكتلة النقدية M_2 مع ثبات سعر الفائدة مّما يجعل السياسة النقدية أقل فعالية، أمّا بالنسبة الى السياسة المالية فإنّه يُلاحظ أنّ هناك عجزاً في الموازنة العامة، وهناك عجزاً في الميزان التجاري يتعلق بالسياسة التجارية أكبر من عجز الموازنة العامة؛ مّما يؤدي إلى انخفاض الدخل. وفي عامي 2009-2010 ازدادت الكتلة النقدية M_2 وانخفض سعر الفائدة مّما يجعل السياسة النقدية أكثر فعالية، أمّا بالنسبة الى السياسة المالية فإنّه يُلاحظ أنّ هناك عجزاً في الموازنة العامة، وهناك عجز في الميزان التجاري يتعلق بالسياسة التجارية أكبر من عجز الموازنة العامة؛ مّما يؤدي إلى انخفاض الدخل. وفي عام 2011 ازدادت الكتلة النقدية M_2 مع زيادة في سعر الفائدة أي فعالية أقل للسياسة النقدية، أمّا بالنسبة الى السياسة المالية فإنّه يُلاحظ أنّ هناك عجزاً في الموازنة العامة، وهناك عجزاً في الميزان التجاري يتعلق بالسياسة التجارية أكبر من عجز الموازنة العامة مّما يؤدي إلى انخفاض الدخل. في الأعوام (2012-2013-2014-2015) ازدادت الكتلة النقدية M_2 مع ثبات سعر الفائدة أي فعالية أقل للسياسة النقدية، أمّا

بالنسبة الى السياسة المالية فإنّه يُلاحظ أنّ هناك عجزاً في الموازنة العامة أكبر من عجز الميزان التجاري الذي يتعلق بالسياسة التجارية؛ مِمَّا يؤدي إلى زيادة الدخل.

2. دراسة العلاقة السببية بين أدوات السياسة الاقتصادية في سورية خلال السنوات (1995–2015).

حتى تدرس العلاقة السببية بين أدوات السياسة الاقتصادية، يجب أن يدرس استقرار السلاسل وذلك باستخدام اختبار فليب– بيرون(PP)؛ لأنّه يتناسب مع حجم العينات الصغيرة، ومن ثم تدرس السببية لتحديد اتجاه العلاقة بين أدوات السياسة الاقتصادية في سورية. والجدول الآتي يبيّن نتائج استقرار السلاسل الزمنية.

الجدول (2): نتائج اختبار فليب – بيرون PP لمتغيرات النموذج

الاختبار / المتغير	المستوى			الفرق الأول			الفرق الثاني
	قاطع واتجاه	قاطع	بدون	قاطع واتجاه	قاطع	دون	قاطع واتجاه
الكتلة النقدية M_2	2.63	5.14	7.63	-2.49	-1.36	-0.36	-7.37
عجز الموازنة العامة BD	-1.68	0.85	1.71	-6.26			
الميزان التجاري TB	-1.64	0.62	1.46	-9.04			
القيمة الحرجة							
%1	-4.49	-3.80	-2.68	-4.53	-3.83	-2.69	-4.57
%5	-3.65	-3.02	-1.95	-3.67	-3.02	-1.96	-3.69
%10	-3.26	-2.56	-1.60	-3.27	-2.65	-1.60	-3.28

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

يُلاحظ من الجدول (2) أن المتغيرات استقرت برتب مختلفة، فقد استقرت سلسلة الكتلة النقدية M2 عند الفرق الثاني، فقد بلغت قيمة t المحسوبة بالقيمة المطلقة 7.37، وهي أكبر من القيمة الحرجة وبالقيمة المطلقة 4.57 عند مستوى معنوية 1% في حال قاطع واتجاه.

أمَّا سلسلة عجز الموازنة فقد استقرت عند الفرق الأول، إذْ بلغت قيمة t المحسوبة وبالقيمة المطلقة 6.26؛ وهي أكبر من القيمة الحرجة وبالقيمة المطلقة 4.53 عند مستوى معنوية 1% في حال قاطع واتجاه. واستقرت سلسلة عجز الميزان التجاري عند

الفرق الأول، اذ بلغت قيمة t المحسوبة وبالقمة المطلقة 9.04 ، وهي أكبر من القيمة الحرجة وبالقيمة المطلقة 4.53 عند مستوى معنوية 1% في حال قاطع واتجاه. ممّا سبق ونظراً الى المتغيرات متكاملة، كل على حدة، برتب مختلفة، فإنّه لا يوجد بينها تكامل مشترك.

واختبر الباحثان السببية بين أدوات السياسة الاقتصادية، كما هو موضّح في الجدول (3).

الجدول (3): نتائج اختبار السببية بين أدوات السياسة الاقتصادية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/23/17 Time: 11:33
Sample: 1995 2015
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
DBD does not Granger Cause DM2	18	2.26694	0.15293
DM2 does not Granger Cause DBD		0.07974	0.78150
DTB does not Granger Cause DM2	18	9.74191	0.00701
DM2 does not Granger Cause DTB		18.9670	0.00057
DTB does not Granger Cause DBD	19	3.86722	0.06683
DBD does not Granger Cause DTB		1.55216	0.23075

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

توصل الباحثان من خلال الجدول (3) إلى:

1- إن المتغيرين عجز الموازنة (BD) والكتلة النقدية M_2، يمكن مناقشتهما من خلال حالتين، الحالة الأولى: فرض العدم أنّ السياسة المالية لا تؤثر في السياسة النقدية، من خلال قيمة الاحتمال$P = 0.15$ أي $P > 0.10$ ومن ثمّ لا يُرفض فرض العدم أي أنّ السياسة المالية لا تؤثر في السياسة النقدية، الحالة الثانية: فرض العدم السياسة النقدية لا تؤثر في السياسة المالية، من خلال قيمة الاحتمال$P =$ 0.78 أي $P > 0.10$ ومن ثمّ لا يُرفض فرض العدم والسياسة النقدية لا تؤثر في السياسة المالية، أي لا يوجد علاقة بالاتجاهين ومنه لا يوجد تنسيق بين السياسة المالية والنقدية خلال الفترة المدروسة.

2–إن المتغيرين السياسة التجارية (TB) والسياسة النقدية M_2، يمكن مناقشتهما من خلال حالتين الحالة الأولى: فرض العدم أن السياسة التجارية لا تؤثر في السياسة النقدية، من خلال قيمة الاحتمال$0.007 = P$ أي $P < 0.01$ ، ومن ثمّ يُرفض فرض العدم أي السياسة التجارية تؤثر في السياسة النقدية، الحالة الثانية: فرض العدم السياسة النقدية لا تؤثر في السياسة التجارية، من خلال قيمة الاحتمال$0.0005 = P$ أي $P < 0.01$ ومن ثَمَّ يُرفض فرض العدم والسياسة النقدية تؤثر في السياسة التجارية، أي لا توجد علاقة بالاتجاهين، ومنه يوجد تنسيق بين السياسة التجارية والنقدية خلال السنوات المدروسة.

$$M_2 \leftrightarrow TB$$

3–إن المتغيرين السياسة التجارية (TB) والسياسة المالية BD، يمكن مناقشتهما من خلال حالتين الحالة الأولى: فرض العدم أن السياسة التجارية لا تؤثر في السياسة المالية، من خلال قيمة الاحتمال$0.06 = P$ أي $P < 0.10$ ومن ثمّ يُرفض فرض العدم أي السياسة التجارية تؤثر في السياسة المالية، الحالة الثانية: فرض العدم السياسة المالية لا تؤثر في السياسة التجارية، من خلال قيمة الاحتمال$0.23 = P$ أي $P > 0.10$ ومن ثَمَّ لا يُرفض فرض العدم والسياسة المالية لا تؤثر في السياسة التجارية، أي توجد علاقة باتجاه واحد من السياسة التجارية إلى السياسة المالية،$TB \rightarrow BD$ ومن ثَمَّ يوجد تنسيق بين السياسة التجارية والسياسة المالية يتجه من السياسة التجارية إلى السياسة المالية.

ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

1– عدم وجود تنسيق بين أدوات السياسة النقدية مع بعضهما بعضاً، اذ لم تنخفض أسعار الفائدة عندما ازدادت الكتلة النقديةM_2، مما أفقد السياسة النقدية فعاليتها في التأثير في مستوى الدخل. وهنا عدم رفض لفرضية العدم.

2– عدم وجود تنسيق بين السياسة المالية والنقدية. وهنا عدم رفض لفرضية العدم.

3– وجود تنسيق أو تأثير متبادل بين السياسة النقدية والتجارية باتجاهين، ووجود التنسيق بين السياسة التجارية والمالية باتجاه واحد يتجه من السياسة التجارية إلى السياسة المالية. وهنا رفض لفرضية العدم.

ثانياً: التوصيات:

1. العمل على زيادة التنسيق بين أدوات السياسة النقدية لزيادة فعاليتها.
2. زيادة التفاعل والتنسيق بين المصرف المركزي بوصفه مسؤولاً عن السياسة النقدية، ووزارة المالية بوصفها مسؤولاً عن السياسة المالية، ووزارة الاقتصاد والتجارة بوصفها مسؤولاً عن التجارة الخارجية.

المراجع References:

أولاً: المراجع العربية:

1- ابدجان، مايكل، 1999- الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد أبراهيم منصور، دار المريخ الرياض.

2-أحمد، عبد الرحمن يسرى، النظرية الاقتصادية مدخل حديث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

3-حشيش، عادل أحمد، 2000-العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

4-الحمش، منير، 2011-الاقتصاد السوري في أربعين عاماً (1970-2011)، منتدى دار المعارف، بيروت.

5-الحمش، منير، 2015-مراجعة تحليلية للسياسات الاقتصادية وتصحيح المسار، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق.

6-خليل، مادلين حكمت حاج، 2016-علاقة الإيرادات الضريبية بتغيرات الدخل القومي في سورية دراسة تحليلية خلال السنوات (2000-2011)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، دمشق.

7–الدليمي، فواز جار الله نايف،2009–أثر السياسة النقدية في معدلات التضخم في بلدان مختارة للمدة 1980–2003، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 31، العدد 96.
8–رشيد، بلخريصات، 2005–فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية: التشغيل الكامل، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر.
9–السريتي، السيد محمد أحمد، 2009–التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
10–السمان، محمد مروان، وآخرون، 1998–مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
11–السيوفي، قحطان، 2008–السياسة المالية في سورية أدواتها ودورها الاقتصادي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.
12–عبد الكريم، البشير، بدون سنة نشر، الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.
13–كنعان، علي، 2011–النقود والصيرفة والسياسة النقدية، بدون دار نشر، دمشق.
14–محمود، حبيب، 2011–تحليل التجارة الخارجية في سورية(2005–2009)، مجلة جامعة تشرين سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد(33)، العدد (1)، اللاذقية.
15–النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي خلال سنوات الدراسة.

ثانياً:المراجع الأجنبية:

1- Economic Policy-Wikipedia, the free encyclopedia. https://en.wikipedia.org/wiki/Economic_policy
2- Sloman.,J,1999- Economics. Prentice Hall Europe, 3nd Ed., London,1999.

تاريخ ورود البحث:2019/2/4
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2019/4/3